الأمم المتحدة

A/63/514

الجمعية العامة

Distr.: General
31 October 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/62/539/Add.1). ويتضمن التقرير أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وتوقعات مستكملة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وينظر التقرير في أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء. وحتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت الأنصبة المقررة خلال عام ٢٠٠٨ أقل مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالنسبة لجميع الفئات باستثناء المحكمتين الدوليتين. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالنسبة لجميع الفئات، باستثناء المخطط العام لتجديد مباني المقر.

وكان من المتوقع أن تكون الأرصدة النقدية في نهاية عام ٢٠٠٨ أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٧ بالنسبة للمحكمتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، ولكن أقل بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. وقد يتعين اقتراض مبالغ أخرى من الحسابات الاحتياطية لصالح الميزانية العامة.

041108 041108 08-58094 (A)

وينتظر أن تكون المبالغ المستحقة للبلدان التي قدمت قوات ومعدات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أقل كثيرا من التوقع المحسوب في أيار/مايو، وأقل بنحو ١٣٤ مليون دولار عن المبلغ المستحق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي حين كانت الالتزامات المتعلقة بتكاليف القوات والمعدات مسددة في مواعيدها بشكل عام فيما يتعلق بعدد من البعثات، فإن نقص الموارد النقدية أدى إلى التأخر عن مواكبة مواعيد السداد العادية ربع السنوية بالنسبة لأربع بعثات (هي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص).

ولا يزال الوضع المالي للأمم المتحدة هشا. فالأنصبة المقررة غير المسددة تتركز بشكل كبير بين قلة من الدول الأعضاء؛ وستتوقف النتيجة النهائية لعام ٢٠٠٨ بدرجة كبيرة على المدفوعات التي تسددها هذه الدول خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨. والوسيلة الوحيدة للتغلب على هذه المشكلة وضمان قاعدة مالية أكثر استقرارا لتسيير أعمال الأمم المتحدة هي أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بشكل كامل وفي حينها. وما لم يتم ذلك فقد يحدث نقص في السيولة النقدية.

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/62/53/Add.1). ويتضمن التقرير أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وتوقعات مستكملة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢ – وثمة تباين في الصورة التي تعكسها المعلومات الآنفة الذكر عن عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك أساسا إلى الاقتراض لصالح الميزانية العادية.

٣ – وتقاس القوة المالية للأمم المتحدة عادة بأربعة مؤشرات رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا – استعراض الحالة المالية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

٤ – يبيّن استعراض الحالة المالية انخفاضات في مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية (من ٢ ٠٥٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ١ ٨٨٠ مليون دولار في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، وعمليات حفظ السلام (من ٦ ٩٣٥ مليون دولار إلى ٦ ٥٥٧ مليون دولار)، والمخطط العام لتجديد مباني المقر (من ٣٥٣ مليون دولار إلى ٣٤١ مليون دولار). وزاد مستوى الأنصبة المقررة للمحكمتين الدوليتين (من ٢٩٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١٠ ملايين دولار في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). وكذلك كانت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٧.

٥ – ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٣١ التي سددت بشكل كامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، للميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وهي: الاتحاد الروسي وأذربيجان، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبوروندي، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وساموا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وغواتيمالا، والفلبين، وفنلندا، وكندا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والنيجر. وتحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذو هذه البلدان.

ألف – الميزانية العادية

٦ – كانت كل من الأنصبة المقررة والمدفوعات أقل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ مما كانت عليه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بمقدار ١٧٤ مليون دولار، وبمقدار ٢٥ مليون دولار، على التوالي. ولكن لما كان الانخفاض في الأنصبة المقررة يزيد على الانخفاض في المدفوعات، فإن الأنصبة المقررة غير المسددة كانت تقل أيضا بمقدار ٨٠ مليون دولار، حيث بلغت ٧٥٦ مليون دولار في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بالقياس إلى ٨٣٦ مليون دولار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وجاء الانخفاض في الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٨ نتيجة لتعديلات في الميزانية تتعلق أساساً بالبعثات السياسية كانت قد أدرجت في الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧.

٧ – وفيما يمثل ظاهرة إيجابية، وصل عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل بحلول ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ١٣٣ دولة عضوا، وهو ما يزيد بمقدار سبع دول عن عددها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكان العدد المناظر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ هو ١٤٠ دولة عضوا. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء التي وفت بالكامل بالتزاماتها للميزانية العادية حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ويحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

٨ – ومن مبلغ قدره ٧٥٦ مليون دولار ظل غير مسدد حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت نسبة قدرها ٩٤ في المائة مستحقة على دولة عضو واحدة ونسبة قدرها ٦ في المائة مستحقة على بقية الدول الأعضاء. ومن الواضح أن الصورة النهائية للوضع في عام ٢٠٠٨ ستتوقف بدرجة كبيرة على ما تتخذه هذه البلدان من إجراءات في الأسابيع القليلة المقبلة.

٩ – وتتألف الموارد النقدية للميزانية العادية من الصندوق العام الذي تسدد له الأنصبة المقررة؛ وصندوق رأس المال المتداول الذي وافقت الجمعية العامة على تحديد مستواه الراهن بمبلغ ١٥٠ مليون دولار؛ والحساب الخاص. وسيتوقف الوضع النهائي كثيرا على الإجراءات التي تتخذها البلدان المشار إليها أعلاه. وحتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كان الصندوق العام للميزانية العادية يعاني نقصاً في الموارد النقدية قدره ٦٦ مليون دولار، وذلك أساساً بسبب مستويات الإنفاق على البعثات السياسية خلال السنة الأولى من فترة السنتين الحالية، وكذلك بسبب الضعف العام لدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالقياس إلى معدلات الصرف المستخدمة في إعداد الميزانية. وتبعا للإجراءات التي ستتخذ في وقت لاحق بشأن إحدى الميزانيات الوطنية، قد تزداد الحالة سوءا وقد يتعين اقتراض ١٤٨ مليون دولار

من الحسابات الاحتياطية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. أما إذا دفع المساهم الأكبر نصيبه المقرر لعام ٢٠٠٨ بالكامل، فقد يتوافر رصيد نقدي إيجابي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

باء – عمليات حفظ السلام

١٠ – لما كان الطلب على أنشطة حفظ السلام أمرا لا يمكن التنبؤ به، بحكم طبيعته ذاتها، فمن الصعب التنبؤ بالنتائج المالية بأي قدر من الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لحفظ السلام فترة مالية مختلفة تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه عوضا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ ويتم تحديد الأنصبة المقررة بصورة منفصلة لكل عملية. ونظرا لأن الأنصبة المقررة لا يمكن تحديدها في الوقت الحالي إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تُحدد لفترات مختلفة على مدار العام. وكل هذه العوامل تعقِّد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين من جهة أخرى.

١١ – وكان مجمل المبلغ المستحق غير المسدد لعمليات حفظ السلام في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ يربو على ٢,٩ بليون دولار. ويزيد هذا المبلغ عن نظيره في نهاية عام ٢٠٠٧ بقرابة ١٩٨ مليون دولار، ولكنه يقل بمقدار ٥٧٥ مليون دولار عن مستواه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. والمستوى الراهن للأنصبة غير المسددة يتعلق جزئيا بالدورة المالية الحالية لعمليات حفظ السلام. وفي بداية الفترة المالية الجارية لعمليات حفظ السلام، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، حددت الأنصبة المقررة لجميع البعثات العاملة بمبلغ ٢,٧ بليون دولار، وزيد هذا المبلغ بمقدار بليون دولار إضافي في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومبلغ الـ ٢,٩ بليون دولار المستحق السداد حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ يشمل أيضا أنصبة مقررة في حدود فترة الأيام الثلاثين حددت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ويبلغ مجموعها نحو ٥٦٣ مليون دولار.

١٢ – وفيما يتعلق بالميزانية العادية، فإن مبلغ الـ ٢,٩ بليون دولار الذي يمثل الأنصبة المقررة المستحقة السداد حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ يتسم بالتركيز الشديد. فأكثر من نصف مجموع هذا المبلغ، أي ٦٢ في المائة، يخص دولتين عضوين فقط، كما أن نسبة ٢١ في المائة منه تخص أربع دول أعضاء أخرى.

١٣ – وحتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت ٣١ دولة عضوا قد سددت جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ وهي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا،

وبوروندي، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وساموا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وغواتيمالا، والفلبين، وفنلندا، وكندا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا.

١٤ - وكان الرصيد النقدي المتاح لعمليات حفظ السلام حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ يبلغ نحو ٣,١ بليون دولار. وهذا المبلغ مُقسم بين الحسابات الخاصة بعدد من العمليات الجارية والمغلقة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام غير أن استخدام تلك الموارد يخضع لعدد من القيود. فقد درجت الجمعية العامة في قراراتها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام على النص على عدم تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات حفظ سلام عاملة أخرى. وفضلا عن ذلك، فإن صلاحيات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام تقصر استعمال هذا الصندوق على العمليات الجديدة وعلى توسيع نطاق العمليات القائمة. علاوة على ذلك، فإن جزءاً فقط من الرصيد النقدي المتوافر في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة هو الذي يمكن الاقتراض التناقلي منه في الوقت الحاضر لصالح عمليات أخرى. وحتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كان مجموع الموارد النقدية المتوافرة في حسابات البعثات العاملة يبلغ نحو ٢,٥ بليون دولار، وكان نصيب الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام يبلغ ١٤٢ مليون دولار ونصيب حسابات البعثات المغلقة يبلغ ٤٦٧ مليون دولار.

١٥ - وبالاستناد إلى المعلومات المتاحة حاليا، يتوقع أن يصل إجمالي الأرصدة النقدية المتوافرة في حسابات عمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى أقل قليلا من ٢,٢ بليون دولار، منها ١,٥ بليون دولار في حسابات العمليات العاملة، و ٥٢٢ مليون دولار في حسابات العمليات المغلقة، و ١٤٢ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وقد بُنيت هذه التقديرات على أساس الإيرادات والنفقات المتوقعة.

١٦ - ومن مبلغ الـ ٥٢٢ مليون دولار المتوقع توافره في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة في نهاية هذا العام، نُحي جانباً مبلغ قدره ٢٩٥ مليون دولار من أجل تغطية مبالغ واجبة الدفع نظير التزامات غير مسددة، كالمدفوعات المتعلقة بالقوات والمعدات، والأرصدة الدائنة التي يتعين ردها إلى دول أعضاء معينة. ولا يتبقى من ذلك سوى مبلغ ٢٢٧ مليون دولار يمكن الاقتراض التناقلي منه لصالح عمليات حفظ السلام العاملة ولصالح حسابات أخرى، بما في ذلك الميزانية العادية والمحكمتان الدوليتان. ولا يتيح هذا المبلغ سوى هامش ضئيل للغاية للاقتراض التناقلي. وفي عام ٢٠٠٧، اقتضى الأمر القيام بعمليات اقتراض تناقلي

بلغ مجموعها ٥٠ مليون دولار، وذلك لصالح خمس عمليات حفظ سلام عاملة هي: بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وخلال الفترة التي انقضت حتى الآن من عام ٢٠٠٨، تعين إجراء عمليات اقتراض تناقلي مجموعها ١١٧ مليون دولار من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة لصالح سبع عمليات حفظ سلام عاملة هي: بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٧ - كان الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين لرواندا وجمهورية يوغوسلافيا السابقة مقبولا نسبيا في عام ٢٠٠٨. وكانت الأنصبة المقررة في عام ٢٠٠٨ أعلى إلى حد ما من مستواها في عام ٢٠٠٧ وكانت المبالغ غير المسددة أقل بقدر طفيف بلغ نحو ١١ مليون دولار.

١٨ - ووصل عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل لكلتا المحكمتين الدوليتين حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٩٧ دولة عضوا، بزيادة قدرها ٥ دول أعضاء بالقياس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره لتلك الدول الأعضاء الـ ٩٧ التي وفت بالتزاماتها المالية للمحكمتين بالكامل، ويحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

١٩ - ومن الواضح أن الوضع المالي النهائي للمحكمتين سيعتمد على سداد الدول الأعضاء للأنصبة المقررة خلال الفترة المتبقية من هذا العام. ويبين توزيع الأنصبة المقررة غير المسددة فيما يخص المحكمتين وجود درجة عالية من التركيز، إذ تستأثر دولة عضو واحد بنسبة ٩٥ في المائة من المجموع وتمثل بقية الدول الأعضاء نسبة ١٥ في المائة. ومن ثم فإن الكثير سيتوقف على الإجراءات التي ستتخذها تلك الدول الأعضاء.

٢٠ - وإذا استمرت الاتجاهات التي سُجلت في الآونة الأخيرة لتوافرت للمحكمتين في نهاية العام أرصدة نقدية إيجابية، وإن كان ينتظر أن يكون وضع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أكثر قوة من وضع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. غير أن النتيجة الفعلية ستتوقف،

مرة أخرى، على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية للمحكمتين بطريقة كاملة وفي الوقت المناسب.

دال – المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢١ – وافقت الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (القرار ٦١/٢٥١) على الميزانية الإجمالية لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وقدرها ١,٨٨ بليون دولار.

٢٢ – ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٥١، اختارت ١٨٠ دولة عضوا نظام سداد المدفوعات على سنوات متعددة بينما اختارت ١٢ دولة عضوا سدادها دفعة واحدة. وحتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت ١٢٠ دولة عضوا قد دفعت أنصبتها المقررة بالكامل بموجب المخطط العام لتجديد مباني المقر، حيث سُددت مدفوعات بلغ مجموعها ٧٦٦ مليون دولار بالقياس إلى الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة السداد، مع بقاء مبلغ قدره ٨٠ مليون دولار مستحق السداد. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من الدول الأعضاء التي لم تختر السداد دفعة واحدة بسداد بعض المدفوعات سلفا. وحتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع المدفوعات المقدمة إلى احتياطي رأس المال المتداول ٤٤,٩ مليون دولار. وعملا على ضمان تنفيذ المشروع في الموعد المحدد، تحث جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل وفي موعدها المحدد.

ثالثا – الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٣ – كانت التوقعات تشير في أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى أن ديون المنظمة للدول الأعضاء التي توفر القوات والمعدات لعمليات حفظ السلام سينخفض إلى ٧٢٨ مليون دولار. ويبدو الآن، استنادا إلى توقعات منقحة، أن المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠٠٨ سيبلغ نحو ٦٤٥ مليون دولار، أي أقل بدرجة ملموسة عن توقعات أيار/مايو، وأقل بدرجة كبيرة عن مبلغ الـ ٧٧٩ مليون دولار الذي كان مستحقا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد زاد حجم الالتزامات الجديدة في عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك أساسا إلى نشر قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقد عوض ذلك جزئيا تخفيض القوة العسكرية المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وانخفاض مستويات نشر القوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وقد ارتفع العدد الكلي للقوات ووحدات الشرطة المشكلة التي تم نشرها من ٥٧٨ ٧٤ فردا في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٠٤٧ ٧٩ فردا بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٢٤ - وكان سداد المدفوعات المتعلقة بالتزامات القوات منتظما في مواعيده بوجه عام حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨ فيما يخص بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٨ فيما يخص تسع بعثات لحفظ السلام (هي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار). وكانت المدفوعات للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات ولمطالبات الاكتفاء الذاتي منتظمة حتى آذار/مارس ٢٠٠٨ بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بالنسبة لسبع عمليات لحفظ السلام (هي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي).

٢٥ - غير أن نقص الأرصدة النقدية يعني أن السداد قد تخلف عن مواكبة عملية السداد ربع السنوية العادية فيما يخص أربع بعثات (هي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص). وفي هذا الصدد، يؤثر التأخر في تلقي الأنصبة على قدرة الأمانة العامة على سداد المدفوعات ربع السنوية للدول المساهمة بالقوات، إذ يتعين التأكد أولا من توافر اعتمادات كافية من الموارد النقدية لتلبية الاحتياجات المتعلقة بتكاليف التشغيل الجارية. وستظل حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام تخضع للرصد بصفة منتظمة، بغية سداد المدفوعات ربع السنوية حالما تتوافر موارد نقدية كافية.

٢٦ - والأمين العام ملتزم بأن يفي، بأسرع ما يمكن، بالتزامات المنظمة إزاء الدول الأعضاء التي توفر القوات والمعدات لعمليات حفظ السلام. غير أن قدرته على القيام بذلك تتوقف على درجة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة بالكامل وفي موعدها المحدد، وعلى إنجاز مذكرات التفاهم مع الدول التي تسهم بالقوات من أجل توفير المعدات.

الاستنتاجات

٢٧ - بالرغم من أن الوضع المالي يُنتظر أن يطرأ عليه قدر من التحسن بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، فإن هذا التحسن يعتمد اعتمادا كبيرا للغاية على تسلم مدفوعات كبيرة الحجم من بضع دول أعضاء قبل نهاية العام.

٢٨ - ويود الأمين العام أيضا أن يشيد إشادة خاصة بالدول الأعضاء التالية التي سددت بالكامل أنصبتها في الميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر التي كانت مستحقة وواجبة السداد حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وهذه الدول هي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبوروندي، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وساموا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وغواتيمالا، والفلبين، وفنلندا، وكندا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا. وتُحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذو تلك البلدان.

٢٩ - وتتسم المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٨ بالتباين. فوضع الميزانية العادية غير معروف على وجه اليقين بالنظر إلى حالة الموارد النقدية الحالية والمتوقعة، وسيتوقف الوضع النهائي لعام ٢٠٠٨ على الإجراءات التي ستتخذها في الأشهر القليلة المقبلة بضع دول أعضاء. وفي ظل التوقعات الراهنة، قد يتعين الاقتراض من الحسابات الاحتياطية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فإن الأنصبة المقررة غير المسددة لئن كانت قد زادت بالقياس إلى مستواها في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فإن المبلغ المستحق السداد حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ كان يقل عن مستواه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ومن المؤكد أن المبلغ الذي لا يزال مستحقا لعمليات حفظ السلام، وهو ٢,٩ بليون دولار، مبلغ ضخم. ولكن يُنتظر إحراز مزيد من التقدم في خفض الديون المستحقة للدول المساهمة بالقوات إلى مستوى أقل عن مستواها في مطلع عام ٢٠٠٨.

٣٠ - والحفاظ على الصحة المالية للمنظمة يرهن اليوم، مثلما ارتهن دوما، بأمر حاسم الأهمية هو أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بالكامل وفي موعدها المحدد.